العدد (1967) السنة الثامنة - الاثنين (22) تشرين الثاني 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

خـــارج الحـــدود

جنرالات علمانيون ومتمردون

■ حازم مبيضين

يؤشر امتناع جنرالات الجيش التركي عن حضور الاحتفال الرسمي، الذي أقامه رئيس الجمهورية عبد الله غول مؤخراً، بمناسبة عيد الجمهورية، بذريعة مشاركة زوجته المحجبة خير النساء فيه، محاولة للتأكيد على تمسكهم بالنظام العلماني، لكن هذا الموقف يدل على عدم احترام رئيس الأركان وبقية الجنرالات، ليس فقط للجمهورية ولا لرئيسها، بل أيضا لقائدهم الأعلى الذي هو رئيس الجمهورية، ويمكن بكل بساطة اتهامهم تبعاً لذلك، بالتمرد على رأس الدولة والقوات المسلحة في آن معاً.

طبيعي أن يستفز موقف الجنرالات الرئيس، مع اعتباره بأن حفل الاستقبال المقام في القصر الجمهوري، يعكس حقيقة تركيا، وبحيث تمثلت فيه كافة الأطياف، ووحدهم المتنفذون من العسكر آثروا البقاء خارج الإجماع الوطني، ولهذا كان رد فعل قائد الحزب الحاكم رئيس الحكومة رجب طيب اردوغان عنيفاً، وهو يؤكد أنه كان على العسكر أن يأتوا إلى حفل الاستقبال، مذكراً إياهم بواجباتهم البروتوكولية، التي تفرضها عليهم طبيعة المراكز التي يشغلونها، والوظيفة التي يشغلها من دعاهم لحفل الاستقبال، الذي لا يمكن تجاهله وإقامة احتفال رديف.

نفهم أن العلمانية في واحد من وجوهها، تمنح للإنسان الحق في اعتناق الدين أو المذهب المتناسب مع ميوله، ولا تمنعه من أتباع تعاليم ذلك المذهب أو الدين، ولا تفرض عليه تفسيرها لذلك الدين، ولذلك يبدو مستهجناً موقف العسكر المثير للخجل، كما يقول الوزير السابق حسن غوزيل، كما انه يأتي في مرحلة تعود فيها تركيا إلى الوضع الطبيعي، وإذا كانت قرينة الرئيس تحدثت أمام البرلمان الأوروبي وهي ترتدي حجابها، ولم تواجه بردود فعل متشنجة من الذين نتوقع منهم ذلك، فإن على غلاة الجنرالات المتمسكين بالعلمانية، أن لا يحاولوا الذهاب أبعد من ذلك.

على جنرالات تركيا فهم مغزى أن انتقادات موقفهم لم تأت من حزب العدالة والتنمية الحاكم فقط، لكنها امتدت لتشمل فئات علمانية كانت تؤيدهم، مثلما تؤيد حزب الشعب الجمهوري، الذي امتنع رئيسه عن حضور الحفل، ولعل الملفت للانتباه أن الكاتب السياسي محمد علي بيراند، المعروف بقربه من العسكر، علق على مقاطعتهم بالقول إن "العسكر يواصلون خوض معاركهم الخاسرة ويقولون لغول إننا لا نعترف بك، وهذا تمرد على القائد الأعلى وهم لم يبق لديهم أي تأثير". معتبراً أنهم يقولون لنا تركيا الخاصة بنا، ولهم تركيا الخاصة بهم". واصفاً سلوكهم بالخطأ التاريخي ومؤكداً أن المقاطعة لا تدل على القوة بقدر ما تؤشر على ضعف متزايد.

ما نفهمه أن الجنرالات لا يمكنهم الوقوف ضد إرادة المواطنين، حتى وإن احترموا وجهة نظر حزب الشعب الجمهوري، لأنهم غير مخولين بالتعبير عن رؤى ذلك الحزب، بقدر ما هم موظفون في الدولة، يرتكبون خطأ الوقوف ضد مفهومها. وكان عليهم بحسب فهمنا لمناقبية الجيش، برمجة مناسباتهم تبعا لبرنامج رئيس الجمهورية، وهو الرتبة الأعلى، غير أن الواضح أن موقفهم يمثل ذهنية قرن بكامله، ابتدأ بالثورة على الخلافة، وأعطاهم حقوقاً ليست من حقهم، وهم اليوم يعبرون بعدم مشاركتهم في الاحتفال الذي أقامه قائدهم الأعلى بعيد الجمهورية، عن عدم احترام التغيرات وهم يخسرون بشكل متواصل.

لا ندافع عن الحجاب، وإن كنا نحترم حرية السيدة التركية الأولى في ارتدائه، مثلما نحترم حرية الجنرالات في ظهور نسائهم سافرات، لكننا ندافع عن حق الدولة في احترامها واحترام رموزها، وهذا ما تقاعس عنه جنرالات تركيا وقد أخذ نجمهم بالأفول.

مع اقتراب موعد الانتخابات.. حدة التوتر السياسي والامني تتصاعد في الشارع المصري

حمى الانتخابات تتصاعد في مصر.....أف.ب

□ القاهرة / متابعة اخبارية

مع اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية المصرية والمقرر إجراؤها في الثامن والعشرين من الشهر الجاري، ارتفعت حدة الجدل السياسي والتوتر الامني في الشارع المصري الذي يشهد حملات انتخابية واسعة تشهد في بعض الاحيان مواجهات ومصادمات بين مؤيدي المرشحين تصل الى حد مقتل واصابة البعض منهم.

وفي اخر تطورات الحملات الانتخابية المصرية واعمال العنف التي ترافقها، لقى شخص حتفه في إطلاق نار بين مرشحين للحزب الوطني في محافظة قنا بصعيد مصر، وقالت مصادر امنية أن الحادث وقع عندما حضر المرشحون إلى معقل العمال في الدائرة الرئيسية بالمحافظة لحضور أحد الأفراح، ولدى وصول المرشحين نشبت مشاجرة تطورت إلى تبادل لإطلاق النار ومن ثم سقوط الضحايا، مضيفة أنه تم اعتقال الجاني وتتولى حاليا النيابة التحقيق معه)).

من جهة اخرى وعلى الصعيد نفسه أصيب عشرة أشخاص على الأقل بجروح، وإعتقل ٤ آخرون في اشتباكات إندلعت بين الشرطة المصرية وأنصار لجماعة الإخوان المسلمين في محافظة الشرقية شمال القاهرة، وتقول الجماعة إن قوات الامن اعتقلت أكثر من ٢٥٠ شخصا من اعضائها خلال اليومين الماضيين، وذكرت أنه منذ إعلانها دخول الانتخابات البرلمانية المقبلة فقد تم اعتقال نحو ٨٠٠ من أنصارها وأنه لا يزال نحو ٣٠٠ قيد الاعتقال.

وقال اللواء حمدي عبد الكريم المتحدث باسم وزارة الداخلية المصرية في تصريح لموفد بي بي سي إنه تم اعتقال عدد من الأشخاص في محافظات الشرقية والغربية والقليوبية بعد ارتكابهم بعض المخالفات، موضحا أنه من بين هذه التجاوزات ترديد هتافات دينية ومحاولة التعدي على قوات الأمن وتنظيم مسيرات على خلاف قرارات اللجنة العليا للانتخابات.

ويتكون مجلس الشعب من ٤٥٤ عضوا بينهم عشرة يعينهم الرئيس، وستضاف للمجلس هذا العام حصة مخصصة للتنافس عليها بين النساء عددها ٦٤ مقعدا، وبذلك سيكون عدد أعضاء مجلس الشعب الجديد ٥١٨ عضوا.

وينافس الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم على جميع مقاعد المجلس، اما الإخوان فيخوضون المنافسة على ٣٠ ٪ من المقاعد، ويخوض مرشحو الإخوان الانتخابات بصفتهم مستقلين حيث أن جماعتهم تعتبر محظورة وفقا للقانون المصري، لكن محللين استبعدوا أن تحصل على عدد المقاعد نفسه أو ما يقرب منه في انتخابات هذا العام.

وقد فاجأ الحزب الوطني الحاكم المراقبين بترشيح أكثر من شخص للتنافس في الدائرة الانتخابية الواحدة مما يعني أنه يدفع برقم قياسي من المرشحين، في سابقة انتخابية، ربما هي الأولى من نوعها، في تاريخ الحياة النيابية، فقد ضمت تلك القائمة أسماء ما يزيد على ٧٣٠ مرشحاً، رغم أن عدد المقاعد التي يجري التنافس عليها، لا يزيد على ٤٤٤ مقعدا، في الوقت الذي يبلغ فيه إجمالي عدد المرشحين ٤٨٠١ مرشحا، بالإضافة إلى ٣٨٠ مرشحة تتنافس على ٦٤ مقعداً مخصصة للمرأة.

وجاءت القائمة النهائية للمرشحين بعد سلسلة من الإجراءات، منها الفصل في الطعون المقدمة، وتنفيذ الأحكام القضائية النهائية، والتنازلات عن الترشيح، حيث أسفرت عن شطب حوالي ٥٤٠ مرشحاً، من بينهم خمسة نواب بمجلس الشعب الحالي، ممن ينتمون لجماعة "الأخوان المسلمون".

وقد أثارت قائمة "الحزب الوطني" جدلاً واسعاً بين أوساط المراقبين، في الوقت الذي سعى فيه الأمين العام للحزب، صفوت الشريف، لتبرير "الترشيح المزدوج" في عدد من الدوائر، بقوله إن ذلك "جاء استناداً إلى نتائج استطلاعات الرأي العام، والانتخابات الداخلية والمجمعات الانتخابية."، معتبرا أن هذا "النظام" من شأنه أن "يتيح الفرصة أمام الناخبين في التعبير عن إرادتهم في اختيار النائب الذي يمثلهم"، وفق ما نقلت وسائل إعلام رسمية.

أما الكاتب والمحلل السياسي بصحيفة "الوفد"، أسامة هيكل، فقد وصف إقدام الحزب الوطني على ترشيح أكثر من مرشح على المقعد نفسه، سواء عمال أو فئات، في الدائرة الواحدة، "يعكس أن الحزب الحاكم ليس مؤسسة بالمعنى الطبيعي للكلمة، كما يكشف أن الحزب ليس له قرار أو اتجاه محدد"، مؤكدا أن الحزب الوطني "وقع في خطأ مؤسسي جسيم"، معربا عن اعتقاده بأن "الترشيح المزدوج"، أو كما يسميه البعض "الدوائر المفتوحة"، جاء بسبب عدم وضوح الرؤية عند الحزب بشأن ثقل مرشحيه في تلك الدوائر، وبالتالي سمح بترشح آخرين إلى جانبهم، كما جاء كـ"مجاملة" من جانب قيادة الحزب لبعض المرشحين، والذين يتشكك الحزب في إمكانية فوزهم بتلك الدوائر.

وقال هيكل إن "الخطير في الأمر أن الحزب الحاكم كشف عن نفسه أمام الناخبين، وبدا غير متماسك، وإنما حزب يقوم على المصالح الشخصية، وعلى إرضاء الأشخاص، دون اكتراث بمصلحة الحزب نفسه كمؤسسة، وهذا الأمر قد ينعكس على المستويات الأعلى."

من جهة اخرى دعت منظمة العفو الدولية السلطات المصرية الى منع قوات الامن من استفزاز المرشحين والناخبين في الانتخابات البرلمانية التي ستجرى الاسبوع المقبل، كما انتقدت القيود الجديدة التي فرضت على المعارضة.

وقال مالكوم سمارت رئيس المنظمة، ومقرها لندن، انه "يجب ان توفر قوات الامن الحماية للناخبين في مراكز الانتخاب، بدل الاستفزاز والمضايقات والتهديدات، التي كانت سمة واضحة في الانتخابات البرلمانية السابقة في عام ٢٠٠٥".

واضاف: "على السلطات المصرية احترام حق التعبير عن الرأي، والانتماء، والتجمهر، وعليها ان تضمن المسيرات السلمية، وليس اعتقال الناس واحتجازهم".

وتأتي تحذيرات العفو الدولية وسط مخاوف من حملة قمع جديدة تتعرض لها المعارضة المصرية، ومزاعم من جماعات مصرية لحقوق الانسان تفيد بترجيح عدم نزاهة الانتخابات، المقرر اجراؤها في الثامن والعشرين من هذا الشهر.

ونشرت العفو الدولية الجمعة الماضية تقريرا من ٢٨ صفحة يوثق عمليات القمع التي تتعرض لها المعارضة قبيل الانتخابات، التي من المفترض ان تجرى جولتها الثانية في الخامس من الشهر المقبل.

واورد تقرير المنظمة تحركات قامت بها السلطات المصرية لمنع الحصول على المعلومات، واتلاف نسخ الصحف التي تعتبرها السلطات حساسة سياسيا، كما قيل ان عشرات القنوات الفضائية التلفزيونية قد أغلقت للغرض نفسه، وتقول ايضا ان "مستوى الانتهاكات ضد حقوق الانسان خلال انتخابات تشرين ثاني ينظر اليه على انه مؤشر لما قد يحدث في الانتخابات الرئاسية العام المقبل"، داعية الى وقف العمل بقانون الطوارئ المطبق في البلاد منذ ٢٩ عاما، والذي جدد لعامين في ايار الماضي.

ويعطي هذا القانون الشرطة المصرية صلاحيات واسعة للاعتقال وتعليق الحقوق الدستورية، وملاحقة اي نشاطات سياسية غير حكومية، وهو مطبق في مصر منذ اغتيال الرئيس المصري الراحل انور السادات في عام ١٩٨١.

عدوا الأمس يتفقان على طي صفحة الماضي

الاطلسي وروسيا يؤكدان تجاوزهما توترا شديدا في علاقاتهما وبدء مرحلة جديدة

ابتسامة تجمع قادة الاطلسي مع ميدفيديف.....أف.ب

□ لشبونة / اف ب

في خطوة وصفها المراقبون انها يمكن ان تكون بداية مرحلة جديدة من العلاقات الدافئة والايجابية بين عدوي الحرب الباردة السابقين، اتفق حلف شمال الاطلسي وروسيا امس الاول السبت على البحث في اقامة درع صاروخية للدفاع عن اوروبا وتعزيز تدفق الامدادات للحرب في افغانستان.

وخلال ترحيبه بالرئيس الروسي ديمتري مدفيديف في اجتماع لشبونة، حيا الامين العام للحلف اندرس فوغ راسموسن ما اعتبره منعطفا تاريخيا مهما في التوتر القائم في اغلب الاحيان بين موسكو والغرب.

وقال راسموسن في مؤتمر صحافي بعد اول قمة روسية اطلسية منذ اكثر من سنتين "اليوم لم نساعد فقط في دفن اشباح الماضي التي طاردتنا طويلا، بل قمنا بطرد هذه الاشباح". ومنذ حربها مع جورجيا صديقة الحلف في ٢٠٠٨، واجهت روسيا مرحلة توتر مع الغرب بعد توتر مع الولايات المتحدة بسبب مشروعها لنشر درع صاروخية في اوروبا.

وقال مدفيديف للصحافيين "تجاوزنا مرحلة صعبة جدا من التوتر الشديد في العلاقات"، مؤكدا ان القمة بين روسيا والحلف جرت "في اجواء بناءة جدا". ورأى الرئيس الاميركي باراك اوباما ان القمة تشكل تجديدا للعلاقات بين موسكو والحلف العسكري الذي يضم ٢٨ بلدا. وقال للصحافيين "نقوم الآن باطلاق العلاقة بين الحلف وروسيا من جديد. نرى في روسيا شريكا وليس خصما ونحن متفقون على تعميق تعاوننا في مجالات عدة".

وفي قمة منفصلة قبل يوم واحد، اتفقت دول الحلف على اقامة نظام مضاد للصواريخ لحماية سكان اوروبا من هجمات دول "مارقة"، ودعت موسكو الى المشاركة فيه. واتفق الجانبان على دراسة هذا التعاون لكن مدفيديف حذر من ان روسيا يجب ان تعامل على قدم المساواة مع الدول الاخرى في هذا المشروع. وقال مدفيديف "يجب ان تكون مشاركتنا مساوية" للاخرين وان تكون مشاركة على مستوى "الشريك ولا يمكن ان يكون الامر غير ذلك". واضاف "اما ان نشارك بالكامل ونتبادل المعلومات ويتم تكليفنا بحل هذه المسائل أو تلك، او الا نشارك على الاطلاق"، مؤكدا ان موسكو لن تقبل بأن تكون مجرد دولة ملحقة بالحلف. وقال "اذا لم نشارك بتاتا، فعندها سنضطر الى ان ندافع عن انفسنا لاسباب مفهومة". واكد راسموسن ان المنظومتين الاوروبية والروسية ستبقيان منفصلتين لكن الجانبين سيتعاونان في مجال تقاسم المعلومات. وقال "من خلال تبادل المعلومات نشكل صورة اكبر واوسع للسماء فوق اوروبا ونحصل على مزيد من الانذارات في حال وجود تهديد ويمكن حتى التعاون في اعتراض صاروخ قادم". وصرح الجنرال نيكولاي ماكاروف رئيس اركان الجيش الروسي ان "هناك ارضية لتوحيد نظامينا ليعملا معا بشكل مشترك ويقوما بالمهام نفسها". وفي اختراق آخر، وافقت موسكو على السماح بمرور الامدادات غير القاتلة من وإلى افغانستان بسكك الحديد الروسية، بما في ذلك وللمرة الاولى آليات مضادة للالغام. وكانت ترتيبات سابقة تسمح بمرور معدات الى افغانستان لكن مواد اخرى مثل الآليات المصفحة لم يكن يسمح بمرورها مما يجبر الحلف على سلوك طرق اكثر خطورة في باكستان. كما وافقت روسيا على اقامة صندوق مع الحلف لدفع ثمن ٢١ مروحية روسية ستسلم الى الجيش الافغاني. وكانت آخر قمة بين الاطلسي وروسيا عقدت في بوخارست في نيسان/ابريل ٢٠٠٨. الا ان الحرب بين روسيا وجورجيا التي وقعت في آب/اغسطس من العام نفسه جمدت التعاون بين الحلف وموسكو، قبل ان يتفق الطرفان على العودة الى التنسيق المشترك عام ٢٠٠٩.

وقالت المستشارة الالمانية انغيلا ميركل للصحافيين ان "خصما عسكريا سابقا اصبح الآن بكل وضوح شريكا". واضافت "انها نقطة تحول في العمل معا ويمكن ان نقول انها تاريخية. بالتأكيد ما زال امامنا طريق طويل لبناء الامن مع روسيا لكن بدء السير على هذا الطريق امر مهم للغاية". وغداة القمة الروسية الاطلسية، اعلن مسؤول في البيت الابيض ان اوباما ومدفيديف عقدا اجتماعا قصيرا على انفراد لم يكن مقررا على هامش قمة الحلف. وقال مسؤولون في الادارة الاميركية ان اللقاء عقد بمبادرة من اوباما وتناول نتائج محادثات الرئيس الاميركي مع الرئيس الجورجي ميخائيل ساكاشفيلي. ووصف الرئيس الاميركي الاجتماع بانه "ودي جدا"، وقال حسبما نقل احد المسؤولين في ادارته انه كان يهدف الى "تذليل حالات سوء التفاهم التي يمكن ان تؤدي الى عواقب غير مرغوب فيها". كما ناقشا معاهدة ستارت الجديدة التي وقعت في نيسان/ابريل الماضي في براغ وتنص على خفض ثلاثين بالمئة من عدد الرؤوس النووية التي تملكها القوتان النوويتان العظميان. وتنتظر هذه المعاهدة مصادقة مجلس الشيوخ. وقد دعا مدفيديف مجلس الشيوخ الاميركي الى تحمل "مسؤوليته" عبر المصادقة على المعاهدة. وقال مدفيديف ان عدم مصادقة الولايات المتحدة على معاهدة ستارت "سيكون معيبا"، محذرا من ان روسيا ستتحرك "وفق مبدأ المعاملة بالمثل في ضوء ما سيحصل في الولايات المتحدة".

انقلابيو مدغشقر استسلموا للجيش ومحاولتهم بقيت حبرا على ورق

□ انتاناناريفو / اف ب

انهى الجيش في مدغشقر وبدون إراقة دماء، محاولة عصيان قامت بها مجموعة صغيرة من الضباط دعت لمدة اربعة ايام الى اطاحة نظام اندري راجولينا من دون جدوى.

وهاجم حوالى ٤٠٠ عسكري بعد ظهر امس الاول السبت ثكنة تبعد ١٥ كلم عن العاصمة لجأ اليها حوالى عشرين ضابطا اعلنوا انهم "علقوا كل مؤسسات" البلاد، واستغرقت العملية حوالى الساعة وتخللها تبادل لاطلاق النار.

وتمكن الجنود المسلحون برشاشات ويعتمرون خوذا، من دخول معسكر باني في قاعدة ايفاتو الجوية البحرية، من دون صعوبة. وقد غادروا الموقع بعد ذلك وسط تصفيق الحشود.

وقال راما راماروسوان رئيس لجنة الدفاع في مجلس الشيوخ والمقرب من راجولينا لوكالة فرانس برس ان "العملية تمت بسهولة" لان الثكنة لم تكن تحت سيطرة الضباط المتمردين الذين "تحصنوا في الواقع في منزل قائدهم" الجنرال نويل راكوتونانداسانا، مضيفا ان الامر "انتهى بدون اراقة دماء وتبادل اطلاق النار دام ٢٠ دقيقة"، مشيرا الى "انهم بين ١٥ و٢٠ فردا وقد نقلوا على ما يبدو الى قيادة الاركان".

وبرر رئيس الوزراء كامي فيتال "لم يكن بوسعنا سوى ان نتحرك في مواجهة هذا الوضع الخطير الذي يمس امن الدولة"، مضيفا ان "هؤلاء الضباط الضالين مواطنونا. سعينا الى تجنب مواجهة مسلحة بكل الوسائل"، مؤكدا انه كان "يفضل حلا تفاوضيا مع تبني موقف حازم"، معبرا عن ارتياحه لأن "الطريق الذي اختاره كان مجديا اذ ان الأزمة انتهت باستسلام المتمردين وبدون اراقة دماء وخسائر في الارواح البشرية"، موضحا ان الضباط سيحالون على القضاء.

وكان الجنرال راكوتونانداسانا الذي قاد العسكريين المتمردين وزيرا للقوات المسلحة في الماضي ولا يشغل اي منصب رسمي، اعلن انه "علق كل المؤسسات" الانتقالية، الا ان هذه التصريحات المفاجئة التي ادلى بها لعدد قليل من الصحافيين الذين دعوا على عجل الى باني، لم تترجم باي اجراء على ارض الواقع، وقد بقيت حبرا على ورق في غياب دعم الجيش واستمرار النشاطات الاعتيادية في جميع انحاء البلاد بما في ذلك انتاناناريفو.

وبقي الوضع حول الثكنة طبيعيا طيلة الايام الاربعة وحتى التدخل الذي حدث امس الاول السبت بينما ضاعف الانقلابيون وعودهم بالحصول على تأييد رفاقهم او "تولي الرئاسة".

وتزامنت الدعوة الى الانقلاب مع استفتاء على مشروع دستور جديد نظمته السلطات وقاطعه قسم من المعارضة، في اول اقتراع منذ الاطاحة بالرئيس المنتخب مارك رافالومانانا في اذار ٢٠٠٩ وتولي راجولينا (٣٦ سنة) السلطة. ويمكن ان تضفي نسبة المشاركة في الاستفتاء، نوعا من الشرعية الشعبية على نظام راجولينا الذي تولى الحكم بمساعدة الجيش، كما يرى مراقبون في الجزيرة. وحذر راجولينا من ان الدولة ستتحمل "مسؤولياتها" في التصدي للمتمردين و"لمحاولات البعض اثارة الاضطرابات".

وتشهد مدغشقر ازمة سياسية واقتصادية خطيرة منذ نهاية ٢٠٠٨ عندما ادت حركة احتجاج شعبية قادها راجولينا رئيس بلدية انتاناناريفو الى الاطاحة برافالومانانا المقيم حاليا في المنفى في جنوب افريقيا، وتؤكد المجموعة الدولية للازمات ان "التوازن في مدغشقر هش والفساد يتفشى وهناك خطر اندلاع ازمة اجتماعية كبير"، وان "وحدها انتخابات ذات مصداقية يمكنها اعادة النظام الدستوري والنهوض بالاقتصاد".

وجمهورية مدغشقر أو جمهورية "ملاجاش" إحدى الجزر القابعة بالمحيط الهندي جنوب شرق إفريقيا، ورابع اكبر جزر العالم، تضم العديد من الثروات الطبيعية وتتمثل في الزراعة والتي يعمل بها قطاع عريض من سكان الجزيرة، ويأتي الأرز على رأس المحاصيل الزراعية الموجودة بمدغشقر، بالإضافة إلى البن وقصب السكر والموز وغيرها، وتكثر فيها المراعي والتي تعتمد على السافانا في السهول الساحلية، والمنحدرات الجبلية، ومن الثروات المعدنية الموجودة بها الرصاص والذهب والفوسفات، وتقع جزيرة مدغشقر في الجزء الجنوبي الشرقي من قارة إفريقيا، يحيط بها المحيط الهندي، على الجانب الشرقي من دولة موزمبيق، ويفصل بينهما قناة موزمبيق.

وتبلغ مساحتها ٥٨٧,٠٤٠ كم٢، فيما يبلغ تعداد سكانها اكثر من عشرين مليون نسمة، واللغة الرسمية هي الإنكليزية، إلى جانب الفرنسية والملاجاشي.